قمه المناخ من جلاسكو إلي شرم الشيخ

مؤتمر الاطراف المعروف باسم (COP27) 6-18 نوفمبر 2022

اعداد

دكتور/ أشرف صابر زكي

رئيس الاداره المركزيه للبحث العلمي والمناخ

الهيئه العامة للارصاد الجوية

مع انتهاء فاعليات مؤتمر الاطراف للمناخ COP26 في جلاسكو ، أعلنت جمهوريه مصر العربيه عن تدشن استضافة COP27، مع التركيز على تمويل المناخ والتكيف اعتمادا علي نهج جديدة بالنظر إلى مؤتمرات الأطراف السابقة التي تركز بشكل أساسي على التخفيف وتقليل الانبعاثات للحد من الأضرار المناخية. ان تغير المناخ هو أكثر الأزمات تحديا في قرننا. ستتوقف الحياة كما نعرفها عن الوجود حيث يهدد تغير المناخ توازن كوكبنا الواحد. تؤدي درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الشديدة والجفاف المتزايد وارتفاع المحيطات والفيضانات المفاجئة إلى فقدان الأنواع وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وزيادة المخاطر الصحية وتزايد الفقر والنزوح. قد يقول المرء أن المستقبل قاتم . لكن البشرية نجت من الأمراض والحروب والكوارث الطبيعية عبر التاريخ ، مسلحة بالمعرفة والوحدة والعمل الجاد. هذه المكونات نفسها هي الطريقة الوحيدة لمكافحة تغير المناخ. نعم ، عالمنا يتغير وعلينا أن نتغير معه. نحتاج إلى تغيير الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا ، نحتاج إلى تبني سلوكيات جديدة في حياتنا اليومية ونحتاج إلى تكييف الطريقة التي نفكر بها والطريقة التي نتخذ بها القرارات. يجب أن تتبنى الإنسانية خفة الحركة والتفكير المبتكر والشمولية والإجراءات المؤثرة. تتصدر مصر أفريقيا في مكافحة تغير المناخ منذ اتفاقية باريس. في (نوفمبر) ، سيعود مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ إلى أفريقيا ليتيح لنا فرصة لاستخدام قوتنا الجماعية لتأمين قدر كبير للقارة. فشل ميثاق غلاسكو للمناخ الموقع في COP26 في تقديم العديد من القضايا الحرجة لأفريقيا ، لكنه قدم أيضًا العديد من الفرص للعمل نحو مؤتمر COP27 المملوك لأفريقيا والمركّز على إفريقيا في ٢٠٢٢ في مصر.

لماذا هذا مهم؟ تساهم البلدان الأفريقية بنسبة ٤٪ فقط في الانبعاثات العالمية، لكنها تتحمل العبء الأكبر من آثارها. يعيق تغير المناخ التنمية المستدامة طويلة الأجل لأفريقيا ويشكل تهديداً مباشراً لشعوبها، ويخلق الصراع ويدمر الأرواح وسبل العيش من شواطئ السنغال إلى السافانا في كينيا. من الأهمية بمكان أن توحد البلدان قواها للضغط من أجل التزامات جريئة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي للمساعدة في مكافحة أسوأ آثار تغير المناخ وخلق مساحة للابتكار والتنمية الأفريقية. في COP26، اتحدت الدول الأفريقية وتحدثت كواحد في عدد من القضايا من خلال مجموعة المفاوضين الأفريقية وفي الجناح الأفريقي. ترجم هذا الصوت المشترك إلى قوة جماعية ساهمت في تحقيق العديد من المكاسب المؤهلة من جلاسكو.

كشفت مصر عن شعار الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27) المقرر عقدها في نوفمبر في شرم الشيخ. يمزج الشعار بين الهويات الثقافية الأفريقية والمصرية. وأعلنت الوزارة المصرية في بيانها، ا أنه يصور الشمس الإفريقية تحتضن شمس آتون، التي تتألق أشعتها في أفق جديد. آتون هو إله الشمس الذي كان يعبد في عهد الملك الفرعوني إخناتون. وأضافت الوزارة أن الشمس هي مصدر الحياة وعلامة الأمل، وأحد الرموز الراسخة في الثقافة الأفريقية. تمتد أشعة الشمس عبر الأفق ترمز إلى تجديد الأمل في عالم أفضل. كما ترمز أشعتها إلى الطاقة اللازمة لاستمرار الحياة. في هذه الأثناء، تعبر شمس آتون، بأشعتها المنتهية باليدين، عن كرم الطبيعة الذي يمنحنا وسائل العيش والرفاهية والازدهار. وفي المنتصف يمتد أفق جديد للتعبير عن الأمل في مستقبل أفضل. وتابعت الوزارة أن "تصميم الشعار يؤكد على أهمية الحفاظ على كوكب الأرض، فقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يتحد للعمل بشكل بناء ضد التغير المناخي الذي يهدد البشرية الآن أكثر من أي وقت مضى». ستركز الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين بشكل أساسي على تنفيذ التعهدات المتعلقة بمواجهة تغير المناخ، وجهود أفريقيا فيما يتعلق بهذا الأمل..وفي ضوء ذلك، تتطلع مصر وشعبها إلى الترحيب بالسادة المشاركين في اعمال الدوره السابعه والعشرون لمؤتمر الاطراف (COP27)

وسوف يقام اجتماع (COP27) في مدينة شرم الشيخ الخضراء هذا العام في الذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. من المعروف ان العالم قطع شوطًا طويلاً في مجابهة تغير المناخ وآثاره السلبية على كوكب الارض ؛ نحن الآن قادرون على فهم العلوم الكامنة وراء تغير المناخ بشكل أفضل، وتقييم آثاره بشكل أفضل، وتطوير الأدوات بشكل أفضل لمعالجة أسبابه وعواقبه واليوم وبعد ثلاثين عامًا وستة وعشرين مؤتمرًا من مؤتمرات الأطراف، أصبح لدينا الآن فهم أوضح لمدى أزمة المناخ المحتملة وما يجب القيام به لمعالجتها بشكل فعال ويظهر بوضوح الحاجة الملحة التي يجب أن نتصرف بها فيما يتعلق بالتخفيض السريع لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة المحتاجين إلى الدعم للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، وإيجاد الصيغة المناسبة التي من شأنها أن تضمن توافر الوسائل اللازمة للتنفيذ والتي لا غنى عنها للبلدان النامية في الإسهام في هذا الجهد العالمي، وفي عام ٢٠١٥، اجتمع العالم وأظهر الإرادة لتقديم الحلول الوسط اللازمة التي أدت إلى الاعتماد الناجح لاتفاق باريس. وفي ضوء الرسائل الواضحة في التقارير الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبعد (COP26) في جلاسكو، نحن مدعوون مرة أخرى للعمل بسرعة إذا أردنا حقًا تحقيق هدف ١,٥ درجة، وبناء قدرتنا على الصمود، وتعزيز قدرتنا على التكيف. وفي حين أن هذه بلا شك تعهدات كبرى، حيث نثق أن العالم سيجتمع معًا مرة أخرى، لإعادة تأكيد التزامها بأجندة المناخ العالمي على الرغم من الصعوبات والشكوك التي تنطوي عليها. وقتنا. أنا واثق من أن جميع الأطراف وأصحاب المصلحة سيأتون إلى شرم الشيخ بإرادة أقوى وطموح أكبر بشأن التخفيف والتكيف

الشعار الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للأطراف حول تغير المناخ (COP 27) - صورة صحفية

وتمويل المناخ، مما يدل على قصص النجاح الفعلية في تنفيذ الالتزامات والوفاء بالتعهدات.أعتقد بشدة أن COP27 هو فرصة لإظهار الوحدة ضد تهديد وجودي لا يمكننا التغلب عليه إلا من خلال العمل المتضافر والتنفيذ الفعال. نظرًا لأن مصر الرئاسة القادمة لن تدخر أي جهد لضمان أن يصبح COP27 هو اللحظة التي ينتقل فيها العالم من التفاوض إلى التنفيذ وحيث يتم ترجمة الكلمات إلى أفعال، وحيث شرعنا بشكل جماعي في السير على طريق نحو الاستدامة، والانتقال العادل، وفي النهاية مستقبل أكثر اخضرارًا للأجيال القادمة.

ومن الأمثلة على التي تحد من تاثيرات التغيرات المناخيه ولادة مبادرة الطاقة الجديده و المتجددة الأفريقية ومبادرة التكيف الأفريقية. ومع ذلك، لا يزال العالم بحاجة إلى تحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف. يعتزم COP27 الحفاظ على ١,٥ درجة على قيد الحياة وفي نفس الوقت تكريس جهود خاصة لجلب التكيف إلى دائرة الضوء. سيكون COP27 هو COP للعمل! ومع ذلك، يحتاج مؤتمر الأطراف للتنفيذ إلى ابتكار حلول قابلة للتنفيذ. لا يمكن تنفيذ أي إجراء بدون أدوات التمكين اللازمة، ومنها: التمويل والعلوم. إن الجمع بين ممثلي الدولة والمجتمع المدني والشباب والنساء والفئات الضعيفة والقطاع الخاص معًا في مدينة شرم الشيخ الساحرة في نوفمبر ٢٠٢٢، هو أفضل حافز لتحقيق نتائج حقيقية وقابلة للتطبيق ومجدية. ان شرم الشيخ هي موطن لبيئات فريدة من نوعها للتنوع البيولوجي مثل أشجار المانغروف التي توضح

وزير الخارجيه المصري(السيد/ سامح شكري) اثناء توقيعه علي برتوكول التعاون لاستضافة مصر لفاعليات مؤتمر الاطراف

أهمية الحلول القائمة على الطبيعة في مكافحة تغير المناخ. هو أفضل محفز لتحقيق نتائج حقيقية وقابلة للتطبيق ومجدية. يكمن حل مشكلة تغير المناخ في اتخاذ خطوات ملموسة للاستعداد والاستجابة لأكبر تهديد للبشرية. هذاوقد تبع ذلك رئاسة (COP27) التي حددت رؤيتها في أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٢ لتحقيق تقدم جوهري ومتساوٍ في جميع جوانب المفاوضات، لقدً أكدت مصر عزمها على التركيز على تنفيذ الحد من الكربون الحالي و مع الضغط من أجل المزيد من التخفيضات الكربونية. و اوضحت جمهوريه مصر العربيه حرصها علي استضافة مؤتمر الاطراف (COP27) نيابة عن افريقيا و لمصالح العالم النامي، فإنه سيكون غير متحيزحكم. لكن من المفيد أيضًا النظر إلى أولوياتها من منظور الحكومة المصرية. يوضح الغاز الأحفوري أنه من خلال المشاركة البناءة والحوافز المناسبة، يمكن تحقيق الحلول الوسط التي تلبي متطلبات البلدان النامية دون تعريض أهداف اتفاق باريس للخطر.كما يوضح كيفية العمل مع تلك البلدان النامية التي لا تزال لديها موارد الوقود الأحفوري، ويمكن أن تفتح الباب للعمل التعاوني مع التحالفات التطوعية التي يمكن أن تقدم المساعدة الفنية. تزايد القلق بشأن الاحتياجات غير الملباة لتمويل المناخ ودعم التكيف للبلدان النامية في السنوات الأخيرة مع تفاقم تأثيرات المناخ. إن إنشاء الشراكات الصحيحة في COP27 سيؤمن إرثه ليس فقط كمنصة لإحراز تقدم هادف في التكيف والتمويل، ولكن كنقطة انطلاق على خارطة طريق لعمل مناخي أكثر شمولا.

سيقدم (COP27) -عن طريق مصر- إلى الدورة السابعة والعشرين للعمل المناخي للأمم المتحدة، نيابة عن إفريقيا، حلولًا مبتكرة ستساعد في سد الفجوة هذا العقد. كانت القمة السابقة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، القمة الأخيرة التي عقدت في إفريقيا، في مراكش بالمغرب منذ أكثر من ٥ سنوات، بداية لخارطة طريق للعمل والتأثير للقارة ؛ واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة لعواقب تغير المناخ.

يتزايد الزخم، لكن فجوة

الالتزام والعمل لا تزال كبيرة لهذا تعمل الدول معًا لمعالجة العمل المناخي، مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية من خلال الحوار والشراكات الهامة. قدمت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في باريس عام ٢٠١٥، مع ميلاد اتفاقية باريس حيث تتعهد الدول بخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ والالتزام بتمويل طريق تغير المناخ في المستقبل وبموجب اتفاقية باريس، التزمت البلدان بتقديم خطط وطنية تحدد مقدار خفض انبعاثاتها من خلال سياسات للتغلب على تغير المناخ. ينبغي أن تكون محور جهود الدعوة والسياسات المؤدية إلى (COP27) منها زيادة التمويل المتعلق بالمناخ، مع إعادة التأكيد في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف على التعهد بتقديم ١٠٠٠ مليار دولار لتمويل المناخ للبلدان النامية والالتزام بمضاعفة تمويل التكيف إلى ٤٠ مليار دولار ؛قواعد أوضح حول أسواق الكربون ؛وزيادة الانتباه إلىالخسائر والأضرار. بناءً على هذه الإنجازات، يجب على البلدان الأفريقية الإصرار على الأولويات التالية المؤدية إلى (COP27). رغم أن العالم يواجه منذ سنوات تقلبات مناخية بسبب أزمة "الاحتباس الحراري" التي تعاني منها الكرة الأرضية نتيجة الثورة الصناعية، والتي زادت من انبعاثات الغازات الضارة في الغلاف الجوي، إلا أن تداعيات وانعكاسات تلك الأزمة في تزايد مستمر، ما بات يُهدد استدامة الثروات الطبيعية لاسيما غير المُتجدد منها، وكذلك مستقبل معظم الكائنات الحية على سطح

افريقيا تتعاون من اجل مجابهة التغيرات المناخيه – اجتماع الاتحاد الافريقي

الأرض بسبب الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عنها. في هذا السياق، أصدرت لجنة المناخ التابعة للأمم المتحدة تقريرًا فى ٩ أغسطس ٢٠٢١ أكدت فيه أن مستويات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي باتت مرتفعة للحد الذي سيؤدي إلى اضطراب المناخ لعقود إن لم يكن لقرون قادمة.وتعتبر القارة الافريقية، لخصوصية موقعها الجغرافي، من أكثر القارات عُرضة لتداعيات أزمة الاحتباس الحراري التي يواجهها العالم. مصر على وجه الخصوص، ونتيجة لوقوع أغلب أراضيها في مساحات صحراوية وشبه جافة؛ تُعتبر من بين أكثر الدول تضررًا من التأثيرات السلبية للتقلبات المناخية.وقد نشرت الهئية العامة للأرصاد الجوية المصرية، في أغسطس ٢٠٢١، تقريرًا يُفيد بأن صيف ٢٠٢١ قد شهد ارتفاعًا غير مسبوق في درجات الحرارة منذ ٥ سنوات، حيث سجلت الحرارة ارتفاعًا بمتوسط (٣-٤) دراجات مئوية فوق المعدلات الطبيعية. وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والبرامج والسياسات الجادة والفعّالة للتكيف مع التغيرات المناخية المُستجدة، ومجابهة انعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

انعكاسات عديدة

تواجه مصر تحديًا كبيرًا في مجابهة أزمة التغيرات المناخية وتداعياتها على العديد من القطاعات الرئيسية، والأكثر تأثيرًا في الاقتصاد المصري، والتي يأتي على رأسها قطاعي الزراعة والسياحة. ويُعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات تأثرًا بأزمة التغيرات المناخية في مصر، فقدرة القطاع على تجاوز ضغوطات التغيرات المناخية ضعيفة، خاصة بالنسبة للمجتمعات الريفية التي تعتبر من أكثر المجتمعات تضررًا من التغيرات المناخية لضعف البنية التحتية القادرة على التكيف مع تلك التقلبات أو مواجهة انعكاساتها السلبية، سواء عبر تبني سياسات استباقية ووقائية، أو من خلال مدى قدرتها على تنويع المحاصيل ومواسم الزراعة، أو عن طريق استحداث أساليب جديدة في الزراعة والري تكون أكثر تكيفًا وكفاءة في التعامل مع التحديات المناخية المتنوعة. وانطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن

تناول أبرز انعكاسات أزمة التغيرات المناخية على قطاع الزراعة المصري.

ندرة الموارد الطبيعية المُغذية للنشاط الزراعي

يعتمد قطاع الزراعة بشكل أساسي على حجم ونوعية الموارد الطبيعية المُتوفرة من تربة خصبة صالحة للزراعة ومياة عذبة للرى. وفي هذا الشأن، تعاني مصر بسبب موقعها الجغرافي من ارتفاع درجات الحرارة على مدار العام، ووقوع أغلب أراضيها في مساحات صحراوية جافة وشبه جافة، وأقاليم ذات ندرة نسبية في الأمطار، ما أدى لمحدودية مصادر الموارد المائية العذبة، والاعتماد الرئيسي على نهر النيل المسئول عن حوالي ٩٧٪ من الاحتياجات المائية، والذي قد يتأثر منسوبه أيضًا باختلاف معدلات الفيضان السنوي. ووفقًا لما أعلنته اللجنة الدائمة لتنظيم إيراد نهر النيل بوزارة الرى والموارد المائية في ٤ أغسطس ٢٠٢١، يواجه نهر النيل ارتفاعًا في مستوى منسوبه، نتيجة تزايد الأمطار على دول المصب، ما يُنذر بإمكانية حدوث فيضان ات في حال لم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية لمواجهة تلك الأزمة.ونتيجة لتلك المُعطيات، تعاني مصر من سوء التوزيع الجغرافي للسكان وتكدسه في منطقتي الوادي والدلتا، الأمر الذي نتج عنه نقص مساحة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بسبب الزحف العمراني، وتضرر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا نتيجة التقلبات المناخية، الأمر الذي زاد من العبء على القطاع الزراعي وألقى، من ثم، بظلاله على الاقتصاد الوطني ككل.

حجم وجودة الإنتاجية الزراعية

تعد المناطق الساحلية من أكثر المناطق المصرية عُرضة للانعكاسات السلبية لتغير المناخ، ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي لتنامي ظاهرة ذوبان الجليد والتي تُسفر بدورها عن ارتفاع منسوب المياه في العديد من البحار والمحيطات، ما سينعكس سلبًا على حجم الانتاجية الزراعية بسبب تسرب المياه المالحة إلي المياه الجوفية. ووفقاً للتقرير الوطني الثالث المُقدم للجنة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار نصف متر فقط قد يؤدي لغرق حوالي نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية، وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على حجم الإنتاج الزراعي للعديد من المحاصيل.هذا إلى جانب تأثر حجم الإنتاجية الزراعية بمعدلات درجات الحرارة، حيث انعكس الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة في مصر خلال صيف ٢٠٢١ على حجم إنتاجية محاصيل موسم الصيف. فقد تراجعت إنتاجية محاصيل الفاكهة والخضار بنسب تعدت الـ٥٠٪ في بعضها، ما عرّض المزارعين لخسائر فادحة، وعرّض المستهلك لموجة غلاء بسبب قلة المعروض مقارنة بحجم الطلب على هذه المنتجات. ومن أبرز المحاصيل التي تأثرت بموجة الحر الشديدة التي اجتاحت البلاد هذا الصيف، محصولا الزيتون والمانجو. فقد تراجعت إنتاجية الزيتون بنسبة ٦٠٪ إلى ٨٠٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وهو ما أثر على مكانة مصر العالمية في أسواق الزيتون كأكبر مُصدِّر للزيتون خلال موسم ٢٠١٨ - ٢٠١٩. أما بالنسبة لمحصول المانجو، أعلن وزير الزراعة أن حجم الصادرات الزراعية المصرية قد وصل هذا العام خلال الفترة (يناير - يوليو) ٢٠٢١ إلى أكثر من ٤ ملايين طن، وحصلت المانجو على المركز الأخير من بين الصادرات بحوالي ٧٦٨ طنًا.فضلاً عن ذلك، هناك بعض المحاصيل التي قد لا تواجه أزمة في كمية الإنتاجية بقدر ما تواجه أزمة في الجودة بسبب التقلبات المناخية وما ينتج عنها من تلف التربة الزراعية وانتشار الآفات، ونقص حجم وجودة الموارد المائية، حيث تصبح المحاصيل الزراعية أقل نضجًا، وأكثر عُرضة للتلف والإصابة بالأمراض خاصة خلال عمليات التخزين والنقل.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فقد مارست الموارد والثروات الطبيعية في مصر على مدار سنوات عديدة دوراً هاماً ومحورياً في خدمة وتغذية هذا القطاع على طول سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، لاسيما بالنسبة لمُحبي ممارسة الأنشطة المائية، أو الاستمتاع بمشاهدة الشعب المرجانية والحياة البحرية الغنية بتنوع الأسماك والحيوانات البحرية. إلا أن العديد من المُتخصصين في دراسة البيئة البحرية والمناخ، أعربوا عن قلقهم بشأن التداعيات والانعكاسات السلبية والمباشرة لأزمة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من تقلبات مناخية، على مستقبل قطاع السياحة. في هذا السياق، من المتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية على قطاع السياحة و من ناحية، تتعرض الحياة البحرية، وخاصة الشعب المرجانية، للعديد

من التهديدات في ظل التقلبات المناخية وارتفاع درجات الحرارة فوق معدلاتها الطبيعية. وتجدر الإشارة هنا أن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث الدول الأعلى في قوائم السياحة القائمة على الشعب المرجانية، خاصة أن منطقة شمال البحر الأحمر تعتبر بيئة آمنة لهذا النوع من السياحة، نظرا لطبيعة المياه والرياح السائدة في تلك المنطقة. إلا أنه نظرًا للتقلبات المناخية التي يشهدها العالم، أصبحت مصر واحدة من ضمن الدول الساحلية المُعرَّضة لفقدان نسبة كبيرة من إيرادات سياحة الشعب المرجانية، وهو ما يعني تعرض قطاع السياحة لخسائر مهمة. ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح البحر عن الحد الذي تستطيع الشعب العيش فيه. هذا فضلاً عن خطر ذوبان الجليد وارتفاع منسوب سطح البحر الأحمر بما يؤدي إلى زيادة الأعماق التي تعيش فيها الشعب المرجانية، وبالتالي حجب الضوء عنها وموتها. من ناحية أخرى، قد تتعرض الوجهات السياحية المختلفة والشواطئ لخطر الفيضانات والسيول، ما يؤثر بطبيعة الحال على البنية التحتية، ويؤدي لتدمير العديد من الاستثمارات السياحية التي تتنوع ما بين قرى وفنادق ومنتجعات واقعة على طول السواحل المصرية البحرية وتقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

آليات وسياسات التكيف

اتخذت مصر العديد من السياسات والإجراءات لمواجهة تحدي التغيرات المناخية، والتكيف مع تداعياتها، وذلك انطلاقًا من كونها تهديدات تنموية واقتصادية أكثر منها مجرد تهديدات بيئية. ونتناول فيما يلي أبرز تلك الإجراءات.

١. على المستوى المؤسسي: تم إنشاء "المجلس الوطني للتغيرات المناخية"، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥، كجهة وطنية رئيسية معنية بقضية التغيرات المناخية، وتعمل على رسم وصياغة وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والخطط العامة للدولة فيما يخص التكيف مع هذه التغيرات، وذلك في ضوء الاتفاقيات الدولية، والمصالح الوطنية. ومؤخرًا تم إعادة هيكلة المجلس ليصبح تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء مباشرة. هذا، فضلاً عن إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة، وإنشاء قسم جديد للبحث والتطوير في مجال البيئة والتغيرات المناخية.

٢. على مستوى السياسات: جاءت "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠"، كواحدة من أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية، لرفع مستوى التنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية في الدولة بشأن مجابهة مخاطر وتهديدات التغيرات المناخية، من خلال رسم خارطة طريق لأكثر السياسات والبرامج كفاءة وفاعلية في التكيف مع تداعيات تلك التهديدات، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة.

وتتضمن أهداف الاستراتيجية ما يلي:

a) تعزيز حوكمة وإدارة العمل في مجال التغيرات المناخية.
b) زيادة المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.
c) تحسين البنية التحتية لدعم الأنشطة المناخية.
d) تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة بما يرفع الوعي بضرورة التصدي لمخاطر التغيرات المناخية.
e) تعزيز شراكة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الخضراء والصديقة للبيئة.

٣. التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية: يُعتبر البنك الدولي على رأس قائمة مؤسسات التمويل الدولية التي تتعاون معها مصر في مجال مواجهة التغيرات المناخية. فقد بحث مسئولون بوزارتي التعاون الدولي والبيئة مع مُمثلين عن البنك الدولي، في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، سبل وآليات التعاون لتطوير سياسات مكافحة أزمة تغير المناخ، بهدف توفير الدعم المالي اللازم لمشروعات التنمية المستدامة، التي تمارس دورًا هامًا في مواجهة التهديدات المناخية التي تتعرض لها مصر، لاسيما أن وزارة التعاون الدولي تطرح مشروعات تقدر قيمتها بحوالي ٣٦٥ مليون دولار في إطار تحقيق الهدف الـ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، والمعني بمسألة التغير المناخي في مصر. وتسعى مصر للاستفادة من خبرات البنك الدولي والدراسات الكمية التي يقوم بها بشأن المناخ وحسابات التكلفة التنموية والاقتصادية للتغيرات المناخية لتحديد ووضع السياسات الأكثر كفاءة وفاعلية في التكيف مع أزمة التغيرات المناخية خلال المرحلة القادمة تبني الاقتصاد الأخضر: وضع القطاع المصرفي المصري البعد البيئي ضمن شروط تمويل المشروعات الحديثة بحيث لا يتم تمويل أى مشروع من شأنه أن يزيد من حدة ومخاطر التغيرات

المناخية، وذلك بهدف التوسع في المشروعات الصديقة للبيئة في إطار مساعي مصر لتصبح نموذجًا للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وترسيخ مفهوم "الشركات الخضراء"، والذي يشير إلى ضرورة التزام الشركات بالمعايير البيئية في كل ما تقوم به من ممارسات إنتاجية وتسويقية للسلع والخدمات، ووفق معايير معينة تضمن حماية الموارد البيئية، والحد من التلوث. هذا، وقد طرحت الحكومة المصرية، في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، أول سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة. ومن بين أهم وأبرز تلك المشاريع التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمُتجددة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والغاز الطبيعي، والمشروعات الأخرى المعنية بشئون النقل والمواصلات، بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المُضرة بالغلاف الجوي والمُسببة للاحتباس الحراري، بهدف الحد من ارتفاع درجات الحرارة، وتلافي تداعياتها السلبية، على غرار توقيع وزارة البيئة والتنمية المحلية والنقل والصحة اتفاقًا مشتركًا عام ٢٠٢٠ لتنفيذ مشروع إدارة تلوث الهواء والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك بتمويل من البنك الدولي قيمته ٢٠٠ مليون دولار.

٤. التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي: تحرص مصر دائمًا على تنمية وتعزيز الجهود الإقليمية والدولية المشتركة في مجالات البيئة والمناخ، وذلك ليس فقط من خلال المشاركة، بل أيضًا عبر رئاسة العديد من المؤتمرات والمفاوضات واللجان المعنية بقضايا البيئة والمناخ سواء داخل أفريقيا أو خارجها بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

يمكن القول إن الدولة المصرية تبذل جهوداضخمة ومُتكاملة، سواء على مستوى المؤسسات أو السياسات، لمواجهة التحديات المرتبطة بتداعيات التغير المناخي، لكن تظل هناك حاجة لعدد من الإجراءات المُكملة، خاصة على مستوى البحث العلمي، وتنمية الوعي المجتمعي، وتفعيل دور المجتمع المدني كشريك ضروري في مواجهة هذه التداعيات.

اهداف مصر ورؤيتها

وتعتبر نتائج (COP26) موضوعية شاملة وطموحة، تتناسب مع التحدي القائم على العلم وتسترشد بالمبادئ التي تستند إلى الاتفاقات والقرارات والتعهدات والالتزامات، من ريو ١٩٩٢ إلى جلاسكو ٢٠٢١. نسعى إلى تسريع العمل المناخي العالمي من خلال الحد من الانبعاثات وزيادة جهود التكيف وتعزيز تدفقات التمويل المناسب. نحن ندرك أن "الانتقال العادل" يظل أولوية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

التخفيف

يجب أن نتحد للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من ٢ درجة مئوية والعمل بجد للحفاظ على هدف ١,٥ درجة مئوية على قيد الحياة. وهذا يتطلب إجراءات جريئة وفورية وزيادة الطموح من قبل جميع الأطراف، ولا سيما أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بذلك وأولئك الذين يستطيعون ويفعلون أن يكونوا قدوة يحتذى بها.سيكون COP27 لحظة للدول للوفاء بتعهداتها والتزاماتها نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.يجب أن يشهد هذا العام تنفيذ دعوة ميثاق غلاسكو لمراجعة الطموح في المساهمات

مشاريع الطاقه الجديدة والمتجددة المقترحه

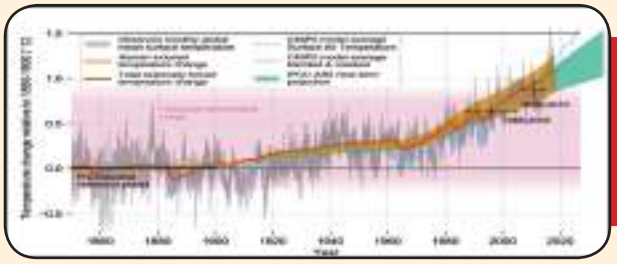

الانبعثات منذ ١٨٦٠ حتي ٢٠٢٠ من المصادر المختلفه

المحددة وطنيًا، وإنشاء برنامج عمل للطموح بشأن التخفيف.

التكيف

أصبحت أحداث الطقس القاسية من موجات الحر والفيضانات وحرائق الغابات حقيقة يومية في حياتنا. كرر قادة العالم والحكومات والدول الأطراف في الاتفاقية التزامهم في COP26 للعمل العالمي المعزز بشأن التكيف في COP26. كان الهدف العالمي للتكيف أحد النتائج المهمة لمؤتمر COP26 يجب أن نتأكد من أن COP27 يحقق التقدم المطلوب بشكل حاسم ونحث جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية اللازمة إذا أردنا تحديد وتقييم التقدم الذي أحرزناه نحو تعزيز المرونة ومساعدة المجتمعات الأكثر ضعفًا. إلى جانب الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، يجب أن يشهد مؤتمر الأطراف السابع والعشرون جدول أعمال عالميًا معززًا للعمل بشأن التكيف، مما يؤكد ما اتفقنا عليه في باريس وتم توضيحه بمزيد من التفصيل في ميثاق جلاسكو فيما يتعلق بوضع التكيف في طليعة العمل العالمي.

التمويل

في (COP27) من الضروري أن نحرز تقدمًا كبيرًا في القضية الحاسمة المتعلقة بتمويل المناخ مع المضي قدمًا في جميع البنود المتعلقة بالتمويل على جدول الأعمال. تعد أهمية كفاية التمويل المتعلق بالمناخ وإمكانية التنبؤ به أمرًا أساسيًا لتحقيق أهداف اتفاق باريس، ولهذه الغاية، هناك حاجة إلى تعزيز شفافية التدفقات المالية وتيسير الوصول لتلبية احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.تتطلب الالتزامات والتعهدات الحالية، المعلنة من كوبنهاغن وكانكون، عبر باريس وعلى طول الطريق إلى جلاسكو، متابعة من أجل توضيح ما نحن فيه وما الذي يتعين القيام به أكثر من ذلك. وسيؤدي التقدم في تسليم مبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا إلى بناء المزيد من الثقة بين البلدان المتقدمة والنامية، مما يدل على الوفاء بالالتزامات الفعلية.

يجب على البلدان الأفريقية أولاً بناء القدرات ونشر الموارد بشكل فعال للتأكد من أن الأموال تتدفق إلى الابتكارات المناخية، والزراعة الذكية مناخياً، والنظم البيئية الخضراء والزرقاء، والطاقة المتجددة. إن اعتماد التمويل المناخي الذي يراعي نوع الجنس والذي يمكّن النساء من قيادة العمل المناخي ويعزز قدرتها على الصمود في مواجهة تأثيرات المناخ أمر ضروري للتوزيع الفعال لهذه الموارد. أخيرًا، هناك حاجة أيضًا إلى إجراء فحص دقيق للأموال، للتأكد من إنفاقها على النحو الموعود.

التعاون

إن تعزيز وتسهيل الاتفاق في المفاوضات في غاية الأهمية بالنسبة لرئاسة CO27 لتحقيق نتائج ملموسة بطريقة متوازنة. سيساعد تقدم الشراكة والتعاون في تحقيق أهدافنا المتفق عليها ويضمن أن يتبنى العالم نموذجًا اقتصاديًا أكثر مرونة واستدامة حيث يكون البشر في قلب محادثات المناخ. تستند مفاوضات الأمم

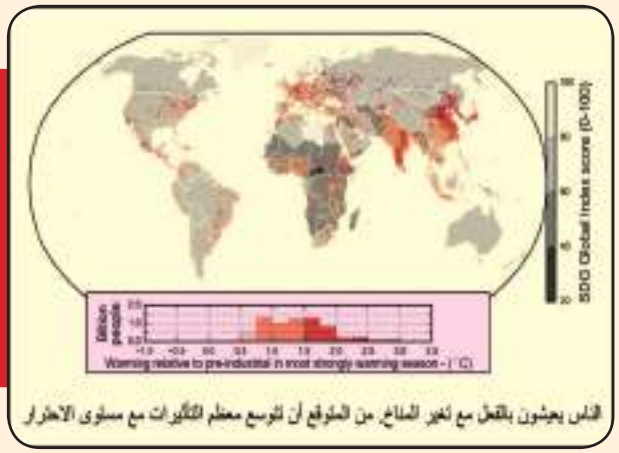

الناس يعيشون بالفعل مع تغير المناخ. من المتوقع أن تتوسع معظم التأثيرات مع مستوى الاحترار

المتحدة إلى توافق الآراء، وسيتطلب التوصل إلى اتفاق مشاركة شاملة وفعالة من جميع أصحاب المصلحة. ويجب ضمان العمل بلا كلل لضمان التمثيل والمشاركة المناسبين من جميع أصحاب المصلحة المعنيين في COP27، وخاصة المجتمعات الضعيفة والممثلين من البلدان في المنطقة الأفريقية الذين يتأثرون بشكل متزايد بآثار تغير المناخ. نحن بحاجة إلى تحويل نتيجة جلاسكو إلى عمل، والبدء في تنفيذها. من الضروري التأكد من أن البشر هم محور محادثات المناخ. لذلك تحتاج الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى العمل جنبًا إلى جنب لتغيير الطريقة التي نتفاعل بها مع كوكبنا. يجب علينا تقديم حلول وابتكارات جديدة تساعد في التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. نحتاج أيضًا إلى تكرار جميع الحلول الأخرى الصديقة للمناخ والارتقاء بها بسرعة من أجل التنفيذ في البلدان النامية.

الدور الحيوي للجهات الفاعلة غير الحكومية

تدرك مصر أن تغير المناخ لا يمثل تحديًا للحكومات فقط. وبالفعل، فإن دعم ومساهمة جميع الأطراف، الحكومية وغير الحكومية، ضروريان لتحقيق النجاح المنشود في شرم الشيخ. يجب أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة، ومع ذلك سيتعين على جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية التكيف والتكيف مع الحقائق الجديدة التي يفرضها تغير المناخ وأن تكون جزءًا من الحلول اللازمة لمعالجتها. من المهم تعزيز الترابط بين العمل المناخي

رئيس الوزراء المصري يناقش الاستعداد للمشاركة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف مع عدد من رؤساء البنوك والشركات الكبرى

للجهات الفاعلة غير الحكومية مع الحكومات الوطنية وأهدافها المناخية. وهنا يجب ابراز الدور المهم لأبطال الأمم المتحدة رفيعي المستوى لتغير المناخ لتشجيع وتعبئة إجراءات أصحاب المصلحة الذي سوف يبني على مستوى الحوار المكثف ويدفعه إلى الأمام. وكذلك التفاعل العملي مع جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية في جميع أنحاء العالم لضمان مشاركتها، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية. من الضروري التأكد من أن البشر هم محور محادثات المناخ.

لا شك أن تغير المناخ هو التحدي الذي نواجهه في عصرنا، ومن ثم فإن المجتمع الدولي مطالب بالتعامل مع هذا التحدي بشكل جماعي وفعال وسريع. لقد نجحنا في جلاسكو في اختتام معظم المفاوضات المكثفة لتفعيل اتفاق باريس، وعلينا الآن أن نركز اهتمامنا على التنفيذ الكامل للاتفاق وعلى الوفاء بمختلف الالتزامات والتعهدات التي تم التعهد بها. يرسم العلم الأكثر موثوقية المتاح في شكل تقارير IPCC المنشورة مؤخرًا صورة واقعية، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لزيادة طموحنا بشكل كبير فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات، جنبًا إلى جنب مع الحاجة إلى التكيف الفعال مع الآثار السلبية لتغير المناخ.

أسواق الكربون التي تعمل لصالح إفريقيا، وعوائد تجارة الكربون لأفريقيا

يمثل التعهد البالغ ١,٥ مليار دولار في COP26 من قبل البلدان المتقدمة لتمويل حماية وصيانة حوض الكونغو بين ٢٠٢١-٢٥ اعترافًا متزايدًا بالفوائد المشتركة للمنافع العامة العالمية في إفريقيا ودورها الحاسم في التخفيف من تغير المناخ. كما يوضح أن أسواق الكربون لديها إمكانات هائلة للقارة. حاليًا، تمثل إفريقيا ٢٪ فقط من التجارة في السوق العالمية - حيث تحصل جنوب إفريقيا وشمال إفريقيا على الجزء الأكبر من تمويل آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو و للاستفادة من هذه الفرصة، ستحتاج معظم البلدان الأفريقية إلى تعزيز بيئاتها التنظيمية

والسياساتية للاستفادة من أسواق الكربون والتأكد من أن الناس يفهمون كيف يمكن أن تعود تجارة الأوفست بالفائدة على مجتمعاتهم.

الخسائر والأضرار والتعويضات المناخية للمجتمعات المتأثرة

كان النقاش حول الخسائر والأضرار مثيراً للجدل لسنوات. لقد فتح مؤتمر الأطراف ٢٦ الباب أمام الالتزامات في هذا المجال، لكن البلدان والمجتمعات الأفريقية التي دمرها تغير المناخ في الوقت الحالي تحتاج إلى أكثر من الكلمات بالنسبة لأولئك الذين يواجهون حالات الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة التي يسببها المناخ اليوم، فإن الالتزام بالحفاظ على الاحترار العالمي أقل من ١,٥ درجة مئوية أو الدعوة لخفض الانبعاثات يعد قليلًا جدًا ومتأخرًا جدًا حيث إنهم بحاجة إلى المساعدة للتعافي من الكوارث والتقدم إلى الأمام بشكل مختلف وأفضل. هذا سوف يتطلب استثمارات كبيرة وتشير التقديرات إلى أن تكاليف تقليل الخسائر والأضرار في البلدان النامية ومعالجتها سترتفع من ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ إلى ما بين ٣٠٠ و ٤٢٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وقد تصل إلى ١,٦٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠. يجب على البلدان العمل معًا وتطوير مطالبات طموحة حول الخسائر والأضرار كنقطة محورية في (COP27). يجب أن تكون قصص الأشخاص الأكثر تأثرًا في مقدمة هذه المناقشات ومركزها يبدأ عملنا اليوم لضمان امتلاكنا حقًا لجدول الأعمال في COP27 والضغط من أجل اتخاذ إجراءات مناخية جريئة لأفريقيا وبقية العالم. دعونا نستخدم صوتنا الجماعي وقوتنا لجعل (COP27) قصة من النتائج والنتائج، وليس مجرد الوعود، لأفريقيا.

ومع ذلك، فإننا في مصر نعتقد حقًا أن الإرادة السياسية التي ظهرت في جلاسكو سمحت لنا بإكمال عملنا بنجاح في برنامج عمل اتفاقية باريس، والإعلان عن مجموعة واسعة من الالتزامات والتعهدات. نحن على ثقة من أن هذه الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي سيظهران مرة أخرى في شرم الشيخ وسيسهلان تحقيق التقدم الذي نطمح إليه جميعًا. وبينما كثفت العديد من الحكومات إجراءاتها ونأمل أن تحذو الحكومات حذوها في المستقبل القريب، تظل الحقيقة أن هذا الجهد العالمي يتطلب مساهمات وتعاونًا مع جميع أصحاب المصلحة من غير الأطراف في جميع المجالات. مع وضع ذلك في الاعتبار، لذلك فاننا نخطط لتنظيم حوالي عشرة أيام مواضيعية، وإطلاق عدد من المبادرات، وعقد عدد من المنتديات والأحداث الجانبية التي ستجمع جميع الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين معًا في تناسق من أجل تحقيق هدف مشترك. هدف. بالإضافة إلى ذلك، وإدراكًا للدور الذي لا غنى عنه لمنظمات الشباب، فإننا نعمل على ضمان سماع أصواتهم وأخذ آرائهم في الاعتبار بينما نتحرك نحو تنفيذ الالتزامات والإجراءات على أرض الواقع. و نلتزم جميع الأطراف ببذل كل الجهود لتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النصوص التفاوضية. وهذا من وجهة نظرنا يتطلب نهجًا أقل عدوانية وأكثر تعاطفاً في التعامل مع القضايا المطروحة، ونحن على ثقة من أن جميع الأطراف ستقدر أن فرصنا في النجاح، بشكل جماعي، تتعزز بشكل كبير عندما تشعر كل دولة ومجموعة ومجتمع بأن اهتماماتهم واهتماماتهم. يتم أخذ المخاوف على متن الطائرة.

هناك بعض الدلائل التي تبعث على الأمل بأن إفريقيا تعالج قضية العمل المناخي بالتزام أكبر لدعم اتفاق باريس. ومع ذلك، كانت أفريقيا غائبة نسبيًا في النقاش حول "الأصول العالقة". الأصول المتوقفة هي أصول مثل المعادن أو الموارد الطبيعية الأخرى التي تعاني من التخفيضات المبكرة لأوانها أو التحويل إلى التزامات حتى قبل استغلالها، مما يتسبب في فشل محتمل في السوق. يمكن أن تحدث الأصول الثابتة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية أو الفيزيائية الحيوية وهي متأصلة في تفكيك النمو الاقتصادي والابتكار. يمكن أن تشكل تهديدات كبيرة ولها آثار نظامية.

المخاطر في الأصول العالقة

نظرًا لأن العالم ينخرط في التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، فمن المحتمل أن يصبح الفحم والموارد الهيدروكربونية الأخرى، مثل النفط والغاز الطبيعي، عالقة. الحد من الاحتباس الحراري إلى ١,٥ أو ٢ درجة مئوية يتطلب ثلث احتياطيات النفط، ونصف احتياطيات الغاز وأكثر من ٨٠٠ في المائة من احتياطيات الفحم العالمية تقطعت بهم السبل. بالنسبة لأفريقيا، التي جاءت متأخرة في طفرة الوقود الأحفوري، فإن هذا يشكل خطرًا جسيمًا

في عصر يقع فيه التخفيف من آثار تغير المناخ في قلب حركة اجتماعية عالمية بالغة الأهمية. لا تزال العديد من البلدان الأفريقية تزيد من إنتاجها من النفط، مع اكتشافات جديدة للفحم والنفط والغاز في جميع أنحاء إفريقيا تشير إلى ثروات محتملة. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يوجد حوالي ١١٥,٣٤ مليار برميل من النفط و ٢١,٠٥٥ تريليون متر مكعب من الغاز من موارد الطاقة غير المكتشفة، ولكن القابلة للاسترداد تقنيًا. ستثبت هذه الاكتشافات أنها اختبار حقيقي لالتزام القارة بالعمل المناخي.

ما الذي قد يقيد أصول إفريقيا؟

أولاً، يُنظر إلى تغير المناخ على نطاق واسع على أنه عامل تغيير قواعد اللعبة من شأنه أن يعطل النظم البيئية الطبيعية والإنسانية بشكل عام. ثانيًا، وصل سعر الطاقة المتجددة إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، لأسباب ليس أقلها نمو اقتصاديات الحجم.

ثالثًا، قد تعني اللوائح الخاصة بالوفاء بالتزامات اتفاقية باريس أن يصبح الوقود الأحفوري "سيئًا" جديدًا. رابعًا، قد تجعل التقنيات والبنية التحتية التي تدعم النشر الهائل للطاقات المتجددة ومقاومة المناخ للبنية التحتية الحالية الأنظمة القائمة على الوقود الأحفوري عفا عليها الزمن.

إغراء محير للوقود الأحفوري

تبلغ البصمة الكربونية لأفريقيا مقارنة بالمتوسط العالمي ٤ في المائة فقط. ومع ذلك، بينما ينطلق العالم لاحتواء درجة حرارة الغلاف الجوي التي تقل عن ١,٥ درجة مئوية، فقد يصبح من الصعب على العديد من البلدان الأفريقية التخلي عن إدمان الوقود الأحفوري، وهو مصدر طاقة لا مثيل له ومربح للغاية. بالنسبة لأفريقيا، التي غالبًا ما توصف بأنها منطقة أصابتها لعنة الموارد، فإن الطموح إلى استخدام اكتشافات الوقود الأحفوري لتشغيل اقتصاداتها وانتشال سكانها من الفقر هو طموح حقيقي. إذا قررت البلدان الغنية بالمعادن في إفريقيا التوجه نحو علامة الأصول المتعثرة، فقد يؤثر ذلك على جودة ووتيرة وحجم التحول الاقتصادي فيها. تعد التكنولوجيا أيضًا عاملاً رئيسيًا في عملية التحول، خاصة بالنسبة للدول التي يمكنها استعراض قوتها التكنولوجية. قد لا تحظى الحجة الداعية إلى تقطع السبل بالأصول باهتمام كبير من الطبقة السياسية في إفريقيا التي تشعر أن ازدهارها الاقتصادي لم ينته تمامًا، وأن الأصول التي تقطعت بها السبل تأتي مع مخاطر "تقطع السبل" بالوظائف والمجتمعات في قارة يزداد فيها انعدام المساواة.

لا تزال أفريقيا فقيرة بالطاقة

إذن، هل هناك طرق لاستغلال الأصول المتعثرة للسماح بخلق القيمة في إفريقيا؟ وسواء كانت البلدان الأفريقية تفضل تأخير الانتقال أم لا، فإن "الخريجين" الجدد من اقتصادات الوقود الأحفوري سيعتمدون على التقنيات الجديدة كجزء من وضعهم الجديد. يمكن أن يشكل هذا قفلاً تكنولوجيًا مزدوجًا: لا رجعة فيه من حيث تغيير المسار، وشكل من أشكال التعتيم التكنولوجي لأن بعض البلدان في إفريقيا تفتقر إلى البنية التحتية والتقنيات ذات الصلة للانضمام إلى نادي الاقتصاد الأخضر / الأزرق الجديد. وهذا أمر مخيف أكثر عندما تفكر في أن إفريقيا عالقة في انثناء وقت الطاقة - أكثر من نصف سكانها لا يزالون يعتمدون على طاقة الكتلة الحيوية كوقود رئيسي لهم. على الرغم من أن التحول إلى الطاقة النظيفة يكتسب زخمًا في إفريقيا، إلا أن غالبية سكان القارة ما زالوا فقراء في مجال الطاقة. أمام إفريقيا خيار المضي قدمًا نحو كفاءة أكبر في استخدام الموارد، أو التنظيف من تلقاء نفسها.

إنها ليست لعبة محصلتها صفر

إلى جانب شهية الحكومات النهمة لزيادة إنتاج النفط والغاز، ستستمر شركات الوقود الأحفوري في جميع أنحاء العالم في طرح أرباح ضخمة على القادة. قد يوفر التحليل السريع للتكلفة والمزايا تنبؤات لدولة غنية بالمعادن

الوقود الأحفوري حجر الأساس والمصادر الجديده في افريقيا

سيكون من الأفضل تجاهلها. حتى أن بعض البلدان تسير نائمة في فكرة أنه قد يكون هناك سنوات أخرى من الاستخراج. لا ينبغي للقادة الأفارقة أن يفترضوا أن لعبة محصلتها صفر. بدلاً من ذلك، يجب أن يتعاملوا مع المحادثة بالبراغماتية والكفاءة والقيادة، لأن الأصول التي تقطعت بهم السبل لا تتعلق فقط بالاقتصاد - فالمجتمع والاقتصاد السياسي مهمان. قد تؤدي الثغرات في التكنولوجيا والمهارات والهيئات التشريعية والمؤسسات إلى تشويش الرؤية، وقد يرغب البعض في التحوط من رهاناتهم. ما هو مؤكد هو أن القارة وشعبها وحالة اقتصادها ستثبت أنه على الرغم من بريق اقتصاد الوقود الأحفوري، لا يمكن لأفريقيا أن تضع كل بيضها في سلة واحدة.

نمت الاقتصادات الأفريقية بسرعة خلال العقدين الماضيين. بلغ متوسط النمو بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٧ ٣,٨ في المائة سنويًا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٢,٥ في المائة. كان النمو في أفريقيا مدفوعًا ليس فقط بارتفاع أسعار السلع الأساسية ولكن أيضًا بالإصلاحات الاقتصادية التي حسنت الاقتصاد الكلي وبيئات الأعمال.

تحسينات في الحوكمة

كما حدث تحسن عام في الإدارة العامة. يُظهر . أن ما يقرب من ثلاثة من كل أربعة مواطنين أفارقة يعيشون في بلد تحسنت فيه الحوكمة العامة خلال السنوات العشر الماضية. لسوء الحظ، لم يترجم أداء النمو المذهل لأفريقيا إلى نتائج التنمية المرجوة. معدل البطالة، وخاصة بطالة الشباب، مرتفع، وأفريقيا متخلفة عن بقية العالم في عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. كانت وتيرة التحول الاقتصادي بطيئة. لم يحدث الانتقال من الزراعة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، والتي يُتوقع أن تدفع نمو الوظائف، في كثير من الحالات. لا تزال معظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد على تصدير مجموعة ضيقة من السلع الزراعية والمعدنية غير المصنعة.

الأثر المدمر لتغير المناخ

على الرغم من أن إفريقيا ساهمت بأقل قدر في تغير المناخ، إلا أنها تعاني بالفعل من تأثيرات مناخية مدمرة وستتحمل وطأة الاحترار العالمي في المستقبل. من المرجح أن يتجاوز الاحترار درجتين مئويتين، بالنظر إلى أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. حتى لو لم يحدث ذلك، فلا يزال بإمكان أفريقيا أن تتوقع انخفاضًا بنسبة ١٠ في المائة في إنتاج المحاصيل وتخفيض بنسبة ٤٠ إلى ٨٠ في المائة في مناطق المحاصيل بحلول عام ٢٠٥٠. يمكن دفع ما يقدر بنحو ٤٣ مليون شخص إضافي إلى ما دون خط الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ نتيجة لتغير المناخ. يمكن أن يصل عدد المهاجرين بسبب المناخ إلى ٨٦ مليون بحلول عام ٢٠٥٠، مقارنة بـ ٤٠ مليونًا في جنوب آسيا.

طفرة الطاقة الجديدة في إفريقيا: مصادر الطاقة المتجددة

على الرغم من أن تغير المناخ سيقلل من إمدادات الطاقة في إفريقيا من الكتلة الحيوية التقليدية والطاقة الكهرومائية، فإن ارتفاع درجات الحرارة والإشعاع الناتج عن ذلك يوفر فرصًا لتسخير موارد الطاقة المتجددة الوفيرة في إفريقيا. تتكون هذه الموارد من الطاقة الشمسية المركزة، والخلايا الكهروضوئية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الحيوية. الاعتماد الكبير على الكتلة الحيوية التقليدية هو محرك رئيسي لإزالة الغابات، مما يؤدي إلى تفاقم تغير المناخ من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ؛ لذلك، فإن زيادة استخدام

تغير المناخ سيقلل من إمدادات الطاقة في إفريقيا

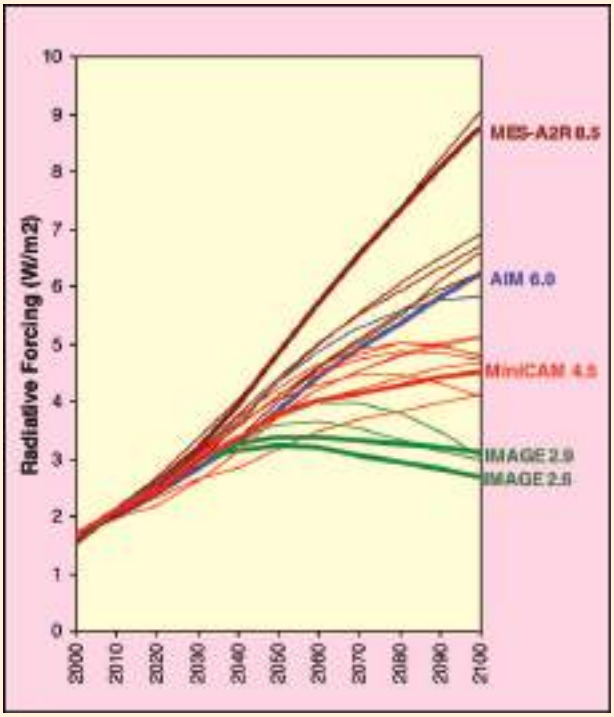

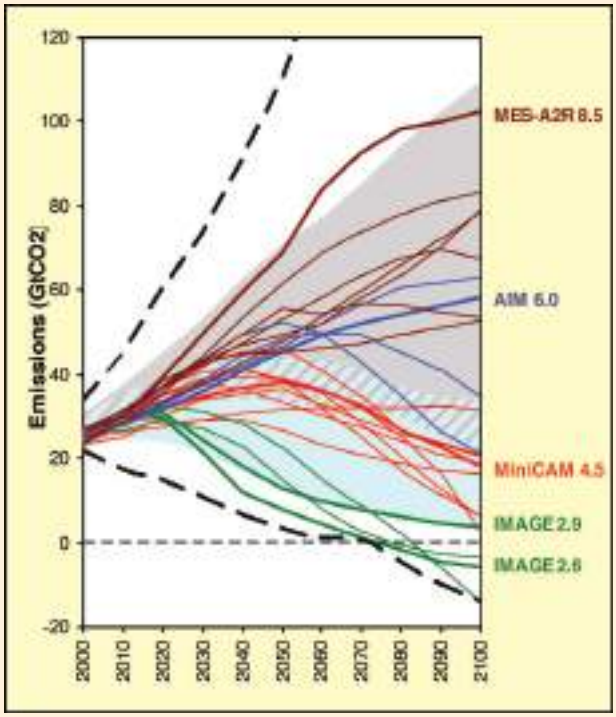

الانبعاثات الكربونيه من ٢٠٠٠ حتي عام٢١٠٠

الطاقة المتجددة لن يساعد فقط في تحسين حياة الأفارقة وتعزيز التنمية الاقتصادية، بل سيساعد أيضًا في التخفيف من انبعاثات الكربون. يمثل تغير المناخ تهديدًا خطيرًا لأفريقيا، ولكن الطاقة المتجددة توفر أيضًا فرصة كبيرة، وليس فقط لتحسين نوعية حياة الناس. يهدف الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة إلى سد فجوة الوصول إلى الطاقة و"ضمان الوصول إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة للجميع" بحلول عام ٢٠٣٠٠. إن تحقيق هذا الهدف في الإطار الزمني المطلوب مهمة شاقة للحكومات الأفريقية، بالنظر إلى أن ثلثي سكان إفريقيا السكان حاليا لا يحصلون على الكهرباء. هذا مجال يمكن للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) أن يساعد في تحمل العبء وفي نفس الوقت تحقيق ربح.

تحسين بيئة الأعمال

ولكي يحدث هذا، تحتاج الحكومات الأفريقية إلى الاستمرار في تحسين بيئات أعمالها. يسجل أحدث تقرير للبنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٩ رقمًا قياسيًا يبلغ ١٠٧٧ إصلاحات في ٤٠٠ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. انخفض متوسط الوقت والتكلفة لتسجيل شركة في البلدان الأفريقية من ٥٩ يومًا و ١٩٢ بالمائة من دخل الفرد في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٣ يومًا و ٤٠ بالمائة من الدخل اليوم.ومع ذلك، باستثناء عدد قليل من البلدان، مثل المغرب وموريشيوس وكينيا وجنوب أفريقيا، لا تزال العديد من البلدان الأفريقية عالقة في الثلث الأدنى من الترتيب. وهذا يجعلها غير قادرة على المنافسة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي المحتمل. هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لتقليص الروتين والحد من الفساد.

مطلوب نماذج أعمال مبتكرة

من أجل تسريع الاستثمار الخاص في الطاقة المتجددة، تحتاج إفريقيا إلى تقنيات وسياسات ونماذج أعمال مبتكرة. يحتاج النموذج التقليدي والمركزي والقائم على الشبكة لإمدادات الطاقة إلى أن يتم تعزيزه باستخدام تقنيات الشبكات الصغيرة المتجددة وغير المتصلة بالشبكة والمستقلة. مثل هذه التطورات من شأنها أن تزيل الضغط عن أنظمة الشبكة المركزية وتحسن الموثوقية الكلية. طلب السوق على الطاقة في أفريقيا مرتفع وينمو بسرعة ؛ومع ذلك، فإن العائق الرئيسي أمام استيعاب الطاقة المتجددة هو القدرة على تحمل التكاليف. على الرغم من انخفاض أسعار أنظمة الطاقة

المتجددة بشكل مطرد، إلا أن التكلفة الرأسمالية الأولية لا تزال مرتفعة وتشكل عائقًا رئيسيًا للدخول إلى السوق. يمكن أن تساعد نماذج الأعمال المبتكرة في خفض التكاليف. وخير مثال على ذلك هو M-KOPA Solar في كينيا، الذي يوفر الطاقة الشمسية بأسعار معقولة للمجتمعات خارج الشبكة باستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول. تتم المدفوعات مقابل إمدادات الطاقة عبر M-Pesa، وهي منصة دفع متنقلة شهيرة و لجذب المزيد من الاستثمار الخاص إلى قطاع الطاقة المتجددة، تحتاج الحكومات إلى النظر في سياسات مثل إصلاحات التعرفة والتخفيضات الضريبية وبرامج التأمين. كما أن هناك حاجة لمواجهة تحديات التمويل من خلال تحسين الوصول إلى الائتمان من المصادر العامة والخاصة والدولية. أخيرًا، هناك حاجة لتوفير التدريب وبناء القدرات لرواد الأعمال المحليين في قطاع الطاقة المتجددة. هذا مجال آخر حيث يمكن الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم الدعم المناسب. يمثل تغير المناخ تهديدًا خطيرًا لآفاق التنمية في إفريقيا، ولكن الطاقة المتجددة توفر أيضًا فرصة كبيرة، ليس فقط لتحسين نوعية حياة الناس، ولكن أيضًا للمساهمة في التخفيف من الانبعاثات. هذه نتيجة مربحة للجانبين.

تعاني إفريقيا من خدمات بنية تحتية رديئة الجودة وباهظة الثمن مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. وتشير التقديرات إلى أن هذا يقيد الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة ويقلل من الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنحو ٢٢ في المائة سنويًا.

مع التنفيذ الوشيك لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - التي ستكون أكبر سوق منفرد في العالم للسلع والخدمات، فضلاً عن حرية حركة الاستثمارات والأفراد - أصبحت الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية في القارة أكثر إلحاحًا. علاوة على ذلك، فإن البنية التحتية الحالية المحدودة لأفريقيا تتأثر بالفعل بشدة بالأحداث المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ.

تأثير تغير المناخ على البنية التحتية

وفقًا لدراسة أجريت عام ٢٠١٥ من قبل البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) بعنوان تعزيز المرونة المناخية للبنية التحتية لأفريقيا ، يمكن أن تصبح بعض أحواض الأنهار أكثر رطوبة في ظل سيناريوهات معينة لمسارات الانبعاثات العالمية، على سبيل المثال، حوض نهر أورانج و حوض نهر الكونغو، بينما قد يصبح حوض نهر زامبيزي أكثر جفافاً. وقد تم بالفعل مشاهدة هذه الآثار في جميع أنحاء أفريقيا. على سبيل المثال، توقف إنتاج الطاقة الكهرومائية من سد كاريبا على نهر زامبيزي - الذي يوفر معظم الكهرباء المستهلكة في زيمبابوي وزامبيا - تقريبًا في أوائل عام ٢٠١٦ عندما انخفض حجم المياه في الخزان إلى حوالي ١٢ في المائة من السعة. نتج هذا في النهاية عن تأثير تغير المناخ على أحداث النينيو والنينيا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ولكن سيتم تطوير العديد من مشاريع البنية التحتية للسدود واسعة النطاق في القارة على مدى العقود القليلة القادمة لإطلاق العنان لإمكانات الطاقة الكهرومائية غير المستغلة إلى حد كبير في إفريقيا. تظهر دراسة مماثلة عن النقل أن تغير المناخ من المرجح أن يؤدي إلى تقصير دورة حياة إعادة تأهيل الطرق، مما قد يؤدي إلى زيادات حادة في تكاليف الصيانة.

طموحات كبيرة

في حين أن فجوة خدمات البنية التحتية والبنية التحتية في إفريقيا لا تزال عالية، هناك نشاط واستثمار متزايدان في القارة على خلفية خطة طموحة طويلة الأجل لسد فجوة البنية التحتية في إفريقيا، والتي تسمى برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA)، والتي تم اعتماد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في عام ٢٠١٢. يتكون PIDA من أكثر من ٤٠٠ مشروع، بما في ذلك ٥٤ مشروع للطاقة (محطات الطاقة الكهرومائية والموصلات البينية) و ٢٣٦ مشروع نقل. هذه القطاعات حساسة للآثار السلبية لتغير المناخ، مثل الجفاف وموجات الحرارة والفيضانات الأكثر تواتراً وشدة. تشمل مشاريع الطاقة ١٠ محطات للطاقة الكهرومائية بسعة تزيد عن ٢٢ جيجاوات، ولا سيما Inga-٣ وسد النهضة الإثيوبي الكبير. تتطلب مشاريع البنية التحتية المحددة في PIDA استثمارات في حدود ٣٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٠.

مقتبس من تقرير اتحاد البنية التحتية لاتجاهات تمويل البنية التحتية لأفريقيا لعام ٢٠١٧ في أفريقيا- : التزام تمويل البنية التحتية في أفريقيا في ٢٠١٧ حسب القطاع

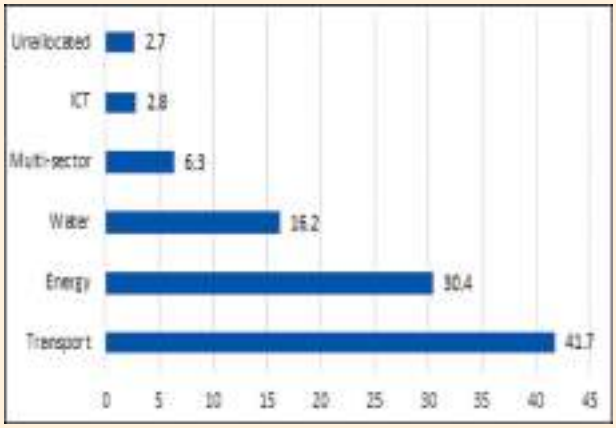

الشكل ١ (بالنسبة المئوية)

يشير اتحاد البنية التحتية لأفريقيا إلى أنه تم تخصيص ٨١,٦ مليار دولار من الاستثمارات لتطوير البنية التحتية في أفريقيا في عام ٢٠١٧ كما هو موضح في الشكل ١١. ومع ذلك، لا يزال هذا الحجم من الاستثمار أقل بكثير من ١٣٠-١٧٠ مليار دولار سنويًا حتى عام ٢٠٢٥ اللازمة لإغلاق أفريقيا. فجوة البنية التحتية.

ما المفقود؟ القطاع الخاص.

ومن إجمالي ٨١,٦ مليار دولار المستثمر، جاء ٤٢,١ في المائة من الحكومات الوطنية، و ٢٣,٨ في المائة من الصين، و ٢٤,١ في المائة من المانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الأفريقية. في المقابل، استحوذ القطاع الخاص على ٢,٨ في المائة فقط. كانت معظم الاستثمارات في النقل (٤١,٧ في المائة) والطاقة (٣٠,٤ في المائة) والمياه (١٦,٢ في المائة) - وهي جميع القطاعات الحساسة للآثار السلبية لتغير المناخ.

مقتبس من تقرير اتحاد البنية التحتية لاتجاهات تمويل البنية التحتية لأفريقيا لعام ٢٠١٧ في أفريقيا- مصادر الالتزام بتمويل البنية التحتية في أفريقيا في عام ٢٠١٧ (بالنسبة المئوية)

سد الفجوة

البنية التحتية لأفريقيا والاستثمارات الضخمة اللازمة لسد الفجوة معرضة بشدة لخطر تغير المناخ. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لضمان دمج المرونة في مواجهة تغير المناخ في تخطيط وتنفيذ استثمارات البنية التحتية في القارة. علاوة على ذلك، يجب أن تأتي الاستثمارات الرئيسية من القطاع الخاص، لذلك هناك طلب متزايد على المؤسسات للإعلان عن تعرض استثماراتها لمخاطر المناخ. هذا يمثل فرصة عظيمة لأفريقيا. وباعتبارها دولة حديثة العهد في مجال تطوير البنية التحتية، يمكن لأفريقيا الاستفادة من أوجه التقدم في الابتكار، وانخفاض تكاليف التقنيات منخفضة الكربون، والحاجة إلى تنويع وتعزيز أساس الاقتصاد الكلي للاقتصادات. ويمكنها أيضًا التعلم من تجارب المناطق العالمية الأخرى من أجل تحقيق قفزات كبيرة وبناء بنية تحتية تكون، منذ البداية، قوية وفعالة في استخدام الموارد وقادرة على الأداء في الوقت الحاضر وفي مناخ الغد غير المؤكّد.

مرفق استثماري مقاوم للمناخ

تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي لإطلاق مرفق الاستثمار القادر على التكيف مع تغير المناخ في إفريقيا - AFRI-RES، بتمويل أولي من صندوق تنمية بلدان الشمال الأوروبي. يهدف AFRI-RES إلى تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية ومطوري المشاريع على دمج المرونة المناخية في تخطيط وتصميم وتنفيذ الاستثمارات في القطاعات الرئيسية، ولا سيما الطاقة والمياه والنقل والزراعة. يتطلب تحويل اقتصادات البلدان الأفريقية لتحقيق أهدافها الإنمائية وصولاً واسع النطاق إلى البنية التحتية الحديثة والمستدامة. ستكون البنية التحتية ذات المستوى العالمي التي تتقاطع مع القارة مطلبًا رئيسيًا لتحقيق النهضة الأفريقية.